الاستقطاب والعنف المجتمعي في مصر:
مزيد من التضييق على النساء في المجال العام

ديسمبر 2013

عن نظرة للدراسات النسوية

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها، وتعمل المجوعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

www.nazra.org | info@nazra.org

عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية.

www.eipr.org| eipr@eipr.org

فريق العمل

| قام بكتابة التقرير:

أمل المهندس، مدير برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، نظرة للدراسات النسوية.

داليا عبد الحميد، مسئولة برنامج النوع الاجتماعي وحقوق النساء، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

| قام بمراجعة وتحرير التقرير:

رامي رؤوف، نائب مدير نظرة للدراسات النسوية.

عمرو عبد الرحمن، مدير وحدة الحريات المدنية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

مزن حسن، مديرة نظرة للدراسات النسوية.

| المراجعة اللغوية: أحمد الشبيني، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

| قام بأعمال الرصد والزيارات الميدانية:

أمل المهندس، مدير برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، نظرة للدراسات النسوية.

داليا عبد الحميد، مسئولة برنامج النوع الاجتماعي وحقوق النساء، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

ريم باشيري، منسقة برنامج المدافعات، نظرة للدراسات النسوية.

ستيافني جاسبي، منسقة برنامج العنف المجتمعي وسياسات الأمن البديل، نظرة للدراسات النسوية.

سلمي النقاش، مديرة أكاديمية المشاركة السياسية للنساء، نظرة للدراسات النسوية.

طارق مصطفي، مدير برنامج الحريات الشخصية، نظرة للدراسات النسوية.

ندى زتونة، مسئولة التوثيق البصري، نظرة للدراسات النسوية.

| الملكية الفكرية

التقرير منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر – لغير الأغراض الربحية الإصدارة 3.0 – ديسمبر 2013.
http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0

الاستقطاب والعنف المجتمعي في مصر: مزيد من التضييق على النساء في المجال العام

مقدمة 4

أولًا: الانتهاكات التي تعرضت لها النساء 6

تدمير أملاك وممارسات ترهيبية واعتداءات لفظية وبدنية على خلفية المظهر 6

اعتداء جسدي 8

تحرشات واعتداء جنسي 10

وضع السوريات والفلسطينيات في مصر 11

ثانيًا: الخطاب الإعلامي 14

الخطاب التمييزي 14

الترهيب الجنسي 16

الخلاصة: تصاعد العنف المجتمعي يتسبب في غلق المجال العام على النساء 17

التوصيات 20

ملحق رقم 1: كشف بأسماء السوريين والفلسطينيين المحتجزين بالدخيلة والجمرك 21

مقدمة

شهدت الأشهر القليلة التي سبقت عزل الرئيس السابق محمد مرسي، حالة استقطاب سياسي غير مسبوقة، مازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، مقترنة بتزايد وتيرة العنف المجتمعي بدرجة مقلقة. وقد تناولت العديد من التقارير التي تم إصدارها في الفترة الأخيرة، من قِبَلِ منظمات ومجموعات حقوقية عديدة، انتهاكات الأجهزة الأمنية وغيرها من المؤسسات التنفيذية، أو من يرتبط بها من جماعات غير رسمية. وعلى الرغم من سعي هذه التقارير للوصول إلى توثيق دقيق قدر الإمكان، لأعداد القتلى والمصابين والمفقودين والمعتقلين، والتدمير الذي طال الممتلكات العامة والخاصة، إلى جانب محاولة تحديد المسئولية الجنائية والسياسية التي تتحملها أطراف الأزمة السياسية الراهنة، إلا إنها، كغالبية التقارير الحقوقية المشابهة، أغفلت بعدًا محوريًّا لهذه الانتهاكات،وهي الانتهاكات التي تتم على أساس النوع الاجتماعي.

سنحاول في هذا التقرير المختصر تجاوز هذا القصور، عبر رصد أبرز الانتهاكات التي تعرضت لها النساء، في سياق هذه الأزمة الممتدة على خلفية هويتهن النوعية، وتأثيرها المحتمل على حضورهن في المجال العام، وممارستهن لحقوقهن المدنية والسياسية. كذلك يتناول التقرير تأثير الخطابات المختلفة للهيئات الحكومية أو وسائل الإعلام على تفاقم الممارسات التي تستهدف النساء، وهو بعد غاب أيضًا عن المعالجات الحقوقية السابقة على هذا التقرير، على الرغم من صلته المباشرة بوقائع الانتهاك التي نرصدها.

من خلال التقرير، تبين لنا أن حالة الاستقطاب وما اقترن بها من عنف مجتمعي، واسع النطاق وإن كانت لها عواقب وخيمة على طيف واسع، من المنتمين إلى جماعات سياسية أو طائفية ومذهبية، إلا إن بعدها النوعي أوضح لنا، أن النساء بالإضافة إلى ما ينالهن من العقاب الجماعي، الذي ينزل بالمنتمين إلى هذه الجماعات، كالاعتقالات العشوائية، أو تلك التي تتم خارج إطار القانون، أو حرق وهدم المنازل والممتلكات أو سرقتها، أو هدم دور العبادة، فالنساء أيضًا تعرضن، ولا زلن يتعرضن، لأشكال من الانتهاكات ذات الخصوصية، مثل الاعتداءات والتحرشات الجنسية أو استباحة ضرب النساء والاعتداء جسديًّا عليهن. وتتصاعد وتيرة تلك الانتهاكات النوعية في سياق اشتداد وتيرة العنف ضد النساء بشكل عام خلال العامين الأخيرين.

يبين التقرير كذلك أن استهداف النساء، يشتد في العديد من الأحيان في حالات عديدة، بسبب سهولة الحكم على انتماءاتهن الدينية أو القومية أو السياسية،بسبب المظهر الخارجي. هذا الاستنتاج طرح سؤالًا أعمق عن الهوية، كأرضية يتم استهداف النساء على أساسها، والهوية مفهومة هنا كعملية بناء للذات الجماعية عبر خطابات متعددة، التي عادة ما تنتهي بتحميل النساء العبء الأكبر، للحفاظ على هوية أي مجموعة أو طائفة، من خلال الملبس أو السلوك.

هذا التعريف للهوية، هو الذي قادنا إلى الاهتمام بالإعلام، وخطابات المؤسسات الدعائية والثقافية المختلفة، سواء كانت مؤسسات خاصة أو مؤسسات تابعة لجهات سياسية، إذ تسهم هذه الخطابات بشكل كبير في احتدام حالة الاستقطاب، وتؤكد كذلك على تمايز هويات المواطنين والرعايا، كمقدمة للاعتداء عليهن، فالمتظاهرات ضد مرسي على سبيل المثال: "عرايا ومتهتكات"، أو "المنقبات متطرفات، يردن تحويل مصر إلى أفغانستان"، أما السوريات: "فيعرضن أنفسهن لتجارة الجنس لقاء مبالغ بخسة". هذه الخطابات تبرر وتمهد للاعتداءات على النساء، وتخفي الجذور الحقيقية للتمييز داخل المجتمع، والانتهاكات التي تمارسها السلطات المختلفة لصالح هويات بُنيت على أساس الطائفية أو القومية المتعصبة أو التطرف الديني.

من حيث المنهجية، اعتمد التقرير على تعريف العنف المعتمد من قبل "الحملة العالمية لمنع العنف"، التابعة لمنظمة الصحة العالمية. تُعرِّف الحملة العنف بأنه: "الاستخدام القصدي للقوة البدنية أو التهديد بها، ضد النفس أو أفراد آخرين، أو ضد جماعات ومجتمعات بأكملها، بما ينتج عنه أضرار، تشمل الوفاة أو الإصابات البدنية على تنوعها، أو الصدمات النفسية أو الإفقار وتدهور المكانة الاجتماعية"[1].

تقدم نفس الحملة تصنيفًا لأنماط العنف، بالاستناد إلى أشخاص مرتكبيه وضحاياه وكذلك بالاستناد إلى طبيعة الانتهاكات الناتجة عنه على النحو الآتي:

- عنف موجه ضد النفس: كالانتحار.
- عنف بين الأفراد: ويشمل العنف الأسرى مثلًا.
- عنف جماعي: يشمل منتمين إلى جماعات سياسية ودينية بعينها.

أما من حيث طبيعة الانتهاكات فيقترح التعريف أربعة أنماط أساسية:

- الإيذاء الجسدي.
- العنف الجنسي.
- الصدمات النفسية.
- الحرمان الاجتماعي: كالطرد من الأراضي الزراعية أو تدمير الممتلكات.

يركز تقريرنا على العنف الجماعي، وعلى الأنماط الأربعة المقترحة لتصنيف الانتهاكات. اعتمد التقرير على جمع شهادات، من نساء تعرضن لطائفة متنوعة من الانتهاكات، داخل القاهرة وعدد من المحافظات، التي شهدت أحداث

[1] صفحة الحملة على موقع منظمة الصحة العالمية
/http://www.who.int/violenceprevention/approach/definition/en

عنف أهلي، مثل الإسكندرية وبورسعيد وبني سويف والمنيا وأسيوط، في الفترة من نهاية يونيو 2013 حتى بداية سبتمبر 2013. أما الجزء الخاص بتحليل الخطاب، فاعتمد على تحليل المحتوى للعديد من البيانات، أو فيديوهات لبرامج تلفزيونية تروج لهذا الخطاب أو ذاك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التقرير، هو تقرير استكشافي، يهدف إلى تبين أشكال الانتهاكات الأساسية لحقوق النساء، المشتقة من تصورات بعينها عن الهوية، وبناءً على نتائجه نطمح في التوصل إلى منهجية كمية وكيفية، ليست فقط أكثر انضباطًا من الناحية البحثية، وإنما أيضًا منهجية تحاول تجاوز أوجه القصور في هذا التقرير، لتمدنا بمعلومات أكثر دقة عن التمييز ضد النساء كواقع يومي يواجهنه في أوجه أنشطتهن المختلفة.

الفئات المستهدفة في التقرير هي النساء السوريات والفلسطينيات، والمسيحيات أو غير المحجبات اللاتي قد يعاقَبن على مظهرهن، أو يمكن الظن بأنهن "مواليات للجيش"، ومن ينتمين إلى التيار الإسلامي أو من يُظَن تعاطفهن معه من المنقبات.

أولًا: الانتهاكات التي تعرضت لها النساء

يتضح من خلال الشهادات التي تم جمعها، أن أشكال الانتهاك التي طالت النساء، تنوعت بين عقاب جماعي للمجموعة التي تنتمي إليها النساء، وذلك من خلال تدمير للممتلكات أو طرد من المنازل، وكذلك رصد التقرير وجود حالات متكررة من الاعتداءات البدنية على النساء بالضرب، واستخدام العنف الجنسي كوسيلة لعقاب النساء، وهي الممارسة التي تفاقمت خلال السنين الماضية ولا زالت مستمرة.

تدمير أملاك وممارسات ترهيبية واعتداءات لفظية وبدنية على خلفية المظهر

تبين من خلال الزيارات الميدانية لفريق البحث، ومن خلال الشهادات التي تم جمعها، أن النساء في المحافظات التي شهدت تفاقمًا لأحداث العنف المجتمعي، قد تعرضن لاعتداءات لفظية وبدنية مختلفة، إما لكونهن مسيحيات أو منقبات. وتؤثر الاعتداءات اللفظية على حرية الحركة للنساء، إلى حد اضطرار بعض المسيحيات في القرى لارتداء الحجاب اتقاءً لهذه التهديدات.

ففي محافظة بني سويف مثلًا، تم إبلاغ فريق البحث، أن النساء المنقبات يتعرضن لاعتداءات لفظية،[2] نظرًا إلى اعتبارهن من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي. وفي نفس المحافظة رصد الباحثون أن بعضًا من مهاجمي الكنائس ممن رفعوا شعارات مؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسى، قد قاموا باحتجاز عدد من الراهبات بمدرسة

[2] شهادة سجلت يوم 22 أغسطس 2013.

الفرنسيسكان[3]–ولكن لم يتم التعدي جنسيًّا عليهن، كما نُشرفي بعض الصحف– وقد قامت إحدى السيدات المسلمات بعرض إيوائهن وهو ما وافق عليه المهاجمون الذين قاموا باحتجازهن. وعندما حاول الباحثون الوصول إلى الراهبات، رفضن المقابلة بعد أن تم الاتفاق على موعد، بدعوى سوء حالتهن النفسية.

بالنسبة إلى محافظة المنيا، تمكن فريق البحث الذي قام بزيارة قرية دلجا بالمنيا، يوم 26 أغسطس 2013، من مقابلة أربع سيدات مسيحيات، أوضحن أنهن اضطررن للانتقال إلى أقارب لهن في قرى مجاورة وفي أماكن بعيدة عن أزواجهن، لأن السيدات يتم إرسالهن إلى أماكن أكثر أمانًا، يصعب الوصول إليها من قبل المعتدين على حد قولهن.

تم رصد حادثة أخرى بقرية بني أحمد بالمنيا، حيث شملت المتاجر والبيوت، التي أحرقت على خلفية اعتداءات طائفية واسعة،لسيدات معيلات أجبرن على الدخول في صلح عرفي مجحف برعاية رموز من الجماعة الإسلامية. حوادث إحراق البيوت والمحلات في هذه القرية، جرت على خلفية الاختلاف على الاستماع لأغنية بالمقهى! فبينما كان بعض مسيحيي القرية يريدون الاستماع إلى أغنية "تسلم الأيادي"، كان بعض مؤيدي مرسي يريدون الاستماع إلى أغنية "مصر إسلامية"، ولأن القرية ذات أغلبية مسيحية،فإن بعض مسلمي القرى المجاورة جاءوا لمساندة مسلمي القرية، وهاجموا بيوت ومتاجر مملوكة لأقباط، وفي أثناء هجومهم على أحد المنازل، اضطرت سيدة وابنتها للقفز من الدور الثاني إلى الأرض الزراعية للهروب من بطش المجموعات المعتدية.

وفي مقابلة مع مي صالح عضوة حزب الدستور بالمنيا،[4] أفادت أنه في يوم فض اعتصام رابعة العدوية في 14 أغسطس 2013 كانت في طريق عودتها من القاهرة إلى المنيا،في أحد القطارات. وعندما صدر القرار خلال هذا اليوم، بتعطيل عمل القطارات، فقد اضطروا للنزول لقطع باقي المسافة سيرًا على الطريق الزراعي، حيث قام عدد من أنصار الرئيس المعزول بقطع الطريق، حيث تلقت مي وزملاؤها وابلًا من الشتائم على اعتبار أن مظهرهن يوحي أنهن من مؤيدي الجيش.

وخلال الزيارة الميدانية لمحافظة المنيا[5] أفادت سيدة تدعى أم ريمون، أنها تعانى من جيرانها ووصفتهم "بأتباع الجماعات الإسلامية والإخوان" ،منذ عزل الدكتور محمد مرسي. وأشارت إلى أن المضايقات التي تتعرض لها بدأت منذ فوز الدكتور مرسي بالرئاسة، فبمجرد الإعلان عن فوز محمد مرسي بالرئاسة، "قعدوا يهيصوا جنبي ويقولوا هنلمكم خلاص"، وقالت إنها تضطر لتغطية شعرها عندما تسير في الشارع لتجنب أي مشاكل، وأكدت أنه يتم التعدي عليها وصديقاتها لفظيًّا يوميًّا بعبارات طائفية مهينة.

---

[3] شهادة سجلت خلال زيارة ميدانية يوم 29 أغسطس 2013.

[4] شهادة سجلت يوم 20 أغسطس 2013.

[5] شهادة سجلت خلال زيارة للمنيا يوم 23 أغسطس 2013.

وفي مقابلة مسئول قطاع التكوين والتدريب في جمعية كنيسة الآباء اليسوعيين (الجيزويت)، بمحافظة المنيا روى لنا أن الموظفات اللاتي يعملن بالكنيسة والجمعية، يتعرضن للتحرشات اللفظية يوميًّا وهن خارجات من مكان عملهن.وفى مقابلة أخرى مع بعض أهالي المنطقة، كان هناك ما يشبه الإجماع على أن بعض مناطق مدينة المنيا غير آمنة على الإطلاق، سواء لخروج الرجال أو النساء نظرًا لارتفاع نسبة الخطف بغرض طلب الفدية من الأهالي.

امتدت وقائع الاعتداءات اللفظية لتشمل اللاجئات السوريات. ففي إحدى هذه الوقائع طالت الاعتداءات سيدة سورية معيلة تدعى ك.[6] بعد أن تم ترحيل زوجها، إثر القبض عليه بتهمة خرق حظر التجوال. وفي أحد الأيام في أثناء مرورها بميدان التحرير، أصرّ أحد أفراد ما وصف باللجان الشعبية، على عودتها إلى منزلها لجلب جواز السفر الخاص بها بعدما علم بأنها سورية، حتى يسمح لها بالدخول إلى الميدان، ولم يقم بإرجاع جواز السفر إليها إلا بعد أن وافقت على أن تجيب على سؤاله إذا ما كانت من داعمي بشار الأسد أم لا، وحينما علم أنها ضد نظام الأسد لم يسمح لها بالمرور، لولا إصرارها على المرور داخل الميدان بعد مشادة كلامية مرهقة.[7]

كما تتعرض مجموعة نساء سوريات يطلقن على أنفسهن "منتجات ولسن لاجئات"، لاعتداءات متكررة، فهن يعملن من منازلهن على بيع منتجاتهن الغذائية السورية، حيث قالت إحداهن: "إحنا ستات في حالنا لما جينا لمصر محبناش نمد إيدينا لحد، فعملنا مشروع طبخ أكل سوري وبيعه، والحمد لله سمعتنا كويسة والدنيا شغالة. وبعد ما طلع يوسف الحسيني وقعد قال الكلام إللي قاله، جارنا في العمارة واللى إحنا منعرفوش أساسًا، كسر الموتوسيكل إللي بنوصَّل بيه الأكل واتدخل جيراننا، وقام الأب يوسف من كاريتاس بالتدخل وساعدنا بمحامٍ، والناس وقّفت الجار عند حده واعتذروا لنا، فقام هو بقطع الشجرة إللي كنا بنربط فيها الموتوسيكل". وأضافت الشاهدة أنه بعد عدة أيام من واقعة قطع الشجرة، قام الأطفال في الشارع بمهاجمة[8]ابنة إحدى السيدات عندما" كانت بتلعب في الشارع، وقالوا لها:يا سورية يا اللي خربتوا البلد".[9]

اعتداء جسدي

يمثل الاعتداء الجسدي على النساء في المجال العام مرحلة جديدة من تصعيد العنف ضد النساء، فعلى الرغم من انتشار التحرش الجنسي وعلى الرغم من القبول الضمني للعنف المنزلي، إلا أن ضرب النساء في الشوارع ظل أمرًا غير مقبول اجتماعيًّا إلى وقت قريب.

---

[6] تم حجب اسمها واستخدام أول حرف فقط بناء على رغبتها.

[7] شهادة سجلت يوم 26 أغسطس 2013.

[8] تم حجب اسمها واستخدام الحرف الأول من اسمها بناء على طلب إحدى عضوات "منتجات ولسن لاجئات".

[9] تم زيارتهن في الإسكندرية يوم 15 سبتمبر 2013.

ففي قرية الديابية بمحافظة بني سويف، تسبب مطب صناعي بالقرب من بيت أحد المسيحيين في إشعال صدام طائفي محدود. فعند مرور أحد المسلمين بسيارته بجانب البيت،أحدث هذا المطب مشكلة غير معروفة بسيارته، على ما يبدو ــوحينما حاول الرجل المسلم افتعال توتر أمام منزل المسيحي، تصدت له سيدة مسيحية فتعدى عليها بالضرب، فذهبت السيدة على إثر هذا الاعتداء إلى المستشفى وحررت محضرًا ضده، قام بعد ذلك هذا الرجل بجلب المزيد من المسلمين الغاضبين، الذين قاموا بحرق بيت السيدة المسيحية وكذلك إضرام النيران في الكنيسة الموجودة بالقرية.[10]

أفادت مي صالح من حزب الدستور بالمنيا، أن المحافظة كانت مسرحًا لحوادث اعتداء مماثلة. فذكرت على سبيل المثال أن سيدة مسيحية أرملة،تعول 4 أطفال تم حرق محل خاص بها، وتم الاعتداء على فتاة مسيحية بضرب شديد وسبها والبصق عليها.كذلك أشارت مي أن أهالي ملوي المسيحيين يتعرضون لتحرشات لفظية متكررة حتى الآن، ويتم وضع علامات على بيوتهم لتمييزها عن بيوت باقي أهالي البلدة.[11]

في محافظة أسيوط، أفادت سمر بهاء الناشطة بمجموعة هيباتيا[12]، أن مستويات العنف المجتمعي، قد ارتفعت بشكل عام منذ بدء الأزمة السياسية الحالية، وأكدت أن محلات المسيحيين يتم وضع علامات عليها،بما يسهل استهدافها، وفيما يخص الاعتداءات على النساء، حدثت واقعة خلال يوم فض اعتصام رابعة العدوية، متمثلة في ضرب رجل مسيحي وبناته الثلاث في الشارع، وعلى حد قولها: "إن المسيحيات يتعرضن لمضايقات في الشارع، وعليه فقد نصحها أهلها بارتداء حجاب لتغطية رأسها قبل نزولها إلى الشارع".

أما سارة شلبي من محافظة الإسكندرية[13]، فقد قالت في شهادتها:"إنه في يوم الثلاثاء 6 أغسطس 2013 بمنطقة مصطفى كامل، تم استهدافها من قِبل أنصار محمد مرسي، خلال تظاهرة لهم نظرًا لأنها غير محجبة، فتم الاعتداء عليها اعتقادًا منهم بأنها مسيحية". حدثت الواقعة في الساعة العاشرة مساءً تقريبًا، حيث كانت تستقل سيارة مع أصدقائها، حينها كانت مسيرة الإخوان المسلمين قريبة من منطقة الشاطبي، استقلت سارة سيارة أجرة، وعند اقترابهم من الترام، كان المشتركون في المسيرة قد بدءوا في الطرق بعنف على السيارات المارة، وعلى حد قول سارة: "المسيرة دي (كان فيها) رجالة وستات وولاد وكانوا بيتعاملوا بجنان فظيع، كانوا بيضربوا الرجالة وياخدوا الكراسي بتاعة القهوة ويحدفوها جوه القهاوي ويرموا طوب على العربيات. قبلنا بـــ3 عربيات، شفنا عربية وقفت، والإخوان شالوا الحديد بتاعا ليوترن ورموه فوق العربية واتكسرت (أمام محكمة المنشية) وحاولوا يطلعوا والعربية، وقفت فجأة وفصلت، بعد ذلك فوجئنا بوابل من إطلاق خرطوش بيرزع في صاج العربيات". عندما خرجت سارة من السيارة عن

[10] زيارة ميدانية تمت يوم 29 أغسطس 2013.

[11] شهادة سجلت يوم 20 أغسطس 2013.

[12] شهادة سجلت يوم 20 أغسطس 2013.

[13] شهادة سجلت يوم 20 أغسطس 2013.

طريق زجاجها المكسور، بدءوا بالتعدي عليها وبدأت في إبعادهم عنها، وضربت أحدهم في وجهه ووقع على الأرض، ما أثار غضبهم وصاحوا قائلين: "إنتوا بتعبدوا تواضروس"، وهي تحاول إبعادهم، قاموا بجذب السائق وأوقعوه أرضًا،وبدءوا في التعدي عليه بالضرب،وأحدهم أمسكها بقوة من إحدى أرجلها فقامت بصفعه على وجهه، وحينما جاء بائعو الشاي للدفاع عنا، استنكروا ذلك وقالوا لهم: "بتدافعوا عنهم ليه؟ دول ولاد كلب"، وقام أحدهم بجلب صورة محمد مرسي ووضعها بالقرب، أمام وجهها وأمرها بتقبيل رأسه و"طلب السماح" على حد قوله، ثم تحول الكلام إلى: "أصل دي أمريكانية ومسيحية وجاسوسة"، وجاء شخص لا تعرفه في الثلاثينات من عمره، وجذبها من حقيبة ظهرها وسحلها على الأرض كمحاولة لإبعادها، وحينما تمكنت من النهوض، قاموا بالركض وراءهما وملاحقتهما، حتى وصلوا إلى كنيسة يتم ترميمها بمنطقة سوق الورق، وقام الذي أنقذها بدفعها على باب الكنيسة وركض بعيدًا. أصيبت سارة بسحجات وكدمات في أجزاء متفرقة من جسدها.

وعلى صعيد آخر، طبقًا لإسراء فهيد من مركز "حرية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان"، بمحافظة بورسعيد،[14] فإن كثيرًا من النساء المنقبات،آثرن ألا يخرجن إلى الشوارع بمفردهن في الأيام الأولى لفرض حظر التجوال بالمدينة،حيث تعرضن لتعديات لفظية وجسدية، وأفادت أنه بالرغم من عدم انتماء والدتها المنقبة إلى جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها لا تخرج إلى الشارع بمفردها، ودائمًا تصطحب إسراء معها حيث يعرفها الجميع، حتى لا يعتقدوا بالخطأ أنها، لأن والدتها منقبة فإنها من أنصار مرسي.

تحرشات واعتداء جنسي

يستمر التحرش والعنف بشكل عام، كشكل من أشكال استهداف النساء في المجال العام، وتؤكد الشهادات الواردة أدناه أن المواطنين وكذلك قوات الأمن، يرتكبون العنف الجنسي. وتشير النتائج الأولية إلى أن معدلات العنف والتحرش الجنسي تجاه السوريات على وجه الخصوص، تزداد في اضطراد خطير ما يجعل حركتهن في الشارع أمرًا صعبًا.

تفيد شهادة منى،[15] إحدى اللاتي تم اعتقالهن إثر أحداث مسجد الفتح يوم 16 أغسطس 2013، بتربص اللجان الشعبية بهن حيث كانوا يستهدفون المشاركين في مظاهرات دعم "الشرعية" والتنديد بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة يومها،وأفادت بالاعتداء عليها وزميلاتها ممن تم اعتقالهن مع السب والضرب الشديد على الظهر والبطن والتحرش بهن جنسيًّا عن طريق لمس صدورهن في أثناء تفتيشهن خلال القبض عليهن، نظرًا لأنهن من أنصار محمد مرسي.[16]

---

[14] شهادة سجلت يوم 19 أغسطس 2013.

[15] تم تغيير اسمها بناءً على رغبتها.

[16] تقرير حول تعامل قوات الأمن مع المعتصمات في أحداث فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة. معد من قبل نظرة للدراسات النسوية وتم نشره بتاريخ 10 سبتمبر 2013: http://www.nazra.org/node/256

وفي مقابلة مع مسئول الخدمة الاجتماعية للسوريين بأحد المنظمات المعنية باللاجئين،[17]صرّح بأن الاعتداءات التي تقع على السوريات والفلسطينيات، في تصاعد بعد 30 يونيو 2013. فقبل 30 يونيو ومع بداية لجوء عدد كبير من السوريين لمصر، عانت السوريات بسبب ما عُرف بتيسير زواج السوريات في الجوامع بمهر صغير، ما أدى إلى أن الكثيرات منهن تعرضن لمضايقات من سائقي سيارات الأجرة، الذين كانوا يعرضون عليهن الزواج بهن مقابل مهور متدنية. وأكد اختصاصي الخدمة الاجتماعية، أنه قام بسؤال عدة شيوخ لبعض الجوامع، الذين أكدوا له عدم وجود أية دعوة في أي جامع بهذا الأمر. بعد 30 يونيو 2013، أصبحت النظرة إلى السوريات أكثر دونية، بخاصة بعد عدد من تصريحات لإعلاميين، كالإعلامي محمد الغيطي على قناة التحرير، الذي ادَّعى فيها أن "السوريات يمارسن جهاد النكاح في اعتصام رابعة العدوية بمبلغ خمسين جنيهًا مصريًّا"، ما دعا الأستاذ معتز شقلب،أحد رجال الأعمال السوريين،إلى تقديم بلاغ ضده ولكن صدر قرار بترحيل رجل الأعمال السوري في اليوم التالي لتقديمه البلاغ، على الرغم من حصوله على الإقامة في مصر لممارسة أعمال الاستثمار قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011 في مصر. وأضاف نفس المسئول أن هناك موجة واضحة من السرقات التي تتعرض لها السوريات في الشوارع، حيث تم رصد 6 حالات في منطقة العبور و15 حالة في مدينة 6 أكتوبر، وهذا دليل على استهدافهن كسوريات نظرًا لأن طريقة ارتدائهن للحجاب مميزة إلى جانب شكلهن.

وضع السوريات والفلسطينيات في مصر

قامت ماهينور المصري، إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان بالإسكندرية، وهي عضوة بمنظمة الاشتراكيين الثوريين، برصد عمليات الترحيل الجماعية التي حدثت للسوريات والفلسطينيات، عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، حيث تم ترحيل إجمالي عدد 72 لاجئًا سوريًّا وفلسطينيًّا، من بينهم 30 سيدة وفتاة بصحبة أطفالهن، بعد احتجازهم جميعًا بمنطقة الجمرك والدخيلة في ظروف غير آدمية تمامًا. ويبين الكشف الملحق بالتقرير (ملحق رقم 1)، أن الكثير منهم كان بحوزتهم أوراق الإقامة.[18]

كما قام فريق البحث بزيارة قسم شرطة كرموز بمحافظة الإسكندرية،[19] حيث يوجد 109 سوري تم القبض عليهم يوم 3 سبتمبر 2013 بتهمة الهجرة غير الشرعية، منهم 45 امرأة وطفلًا،من بينهم طفل عمره 20 يومًا. على الرغم من أن النيابة أصدرت قرارًا بإخلاء سبيلهم، إلا إنهم مازالوا محبوسين رهن تصرف قطاع الأمن الوطني.السيدات والأطفال محجوزون في غرفة واحدة بدون أي أثاث أو فتحات تهوية، إلا من نافذتين صغيرتين في أعلى الغرفة. والطعام المقدم لهم عبارة عن عبوات حلاوة طحينية من إنتاج وزارة الداخلية وجبنة نستو وخبز، ما

[17] تمت المقابلة يوم 5 سبتمبر 2013.

[18] شهادة سجلت يوم 23 أغسطس 2013.

[19] تمت الزيارة يوم 15 سبتمبر 2013.

أصاب عددًا كبيرًا منهم بإسهال وعُسر هضمي. لم تقدم إليهم أي خدمات طبية إلا منذ بضعة أسابيع، من تاريخ كتابة هذا التقرير، حين طالبت إحداهن بطبيب أطفال لابنتها والتي ارتفعت درجة حرارتها إلى 39 درجة. الجدير بالذكر أن المياه غير نظيفة وهن مضطرين لشربها، ما أدى لمرض الكثير من الأطفال بسببها. واضطرت السيدات حين تم حجزهن في هذه الغرفة إلى القيام بتنظيفها، وتنظيف الحمام المقابل لها. وعلى الرغم من وجود باب بالغرفة، إلا إنه لا يتم غلقه مطلقًا، ومع هذه الظروف تضطر النساء إلى النوم والباب مفتوح.

لم تقم أي منهن بالتحدث عن أي اعتداءات جنسية عليهن، ولكن أفدن بأن العاملين فيقسم الشرطة يقومون بمراقبتهن طوال الوقت، أو التحجج ودخول الغرفة لاستراق النظر إليهن. ونتيجة لذلك تضطر النساء –ومنهن محجبات–إلى الجلوس طوال الوقت مرتديات كامل ملابسهن. وقالت إحداهن: إن أحد أفراد الأمن قام بفتح الباب عليهن فجرًا، وحين لمحته إحدى المحتجزات، قال لها "أصلي ببص أطمن" وخرج على الفور. كما رصدت إحدى عضوات فريق البحث في أثناء وجودها معهن عددًا من الأمناء يتحججون بدخولهم إلى دورة المياه المقابلة لغرفتهن، ووقفوا أمام الغرفة لينظروا إلى السيدات، على الرغم من وجود دورة مياه أخرى بالقسم. كما قامت أيضًا برصد تجمع القمامة أمام الغرفة المقيم بها السيدات والأطفال، ما أدى إلى انتشار الذباب والناموس بكثافة. كما تقع الغرفة التي يتم احتجازهم فيها بالقرب من غرف احتجاز المقبوض عليهم ما يضطرهم إلى الاستماع لوسائل التحقيق والاستجواب، وصراخ المقبوض عليهم.معظم السيدات المحتجزات مفصولون عن أزواجهن المحتجزين معهن في نفس القسم، وممنوع عليهم رؤيتهم أو إرسال أموال إليهم أو طعام أو الاطمئنان على أحوالهم. كما إنه لا يتلقى أي مريض منهم العلاج ومنهم حالة تستلزم نقلها إلى المستشفى.

كما أفادت إحدى السيدات المحتجزات أنها تقيم في مصر منذ أكتوبر 2012، وكانت تمتلك هي وزوجها مبلغًا من المال،إلا أنها تعرضت لحادث نصب اضطروا على إثره إلى الانتقال إلى منزل آخر، لعدم تمكنهم من دفع الإيجار، وبعد عزل الدكتور مرسي، هاجمها أحد جيرانها وقال لها: "خربتوا البلد يا بتوع حماس". أفادت سيدة أخرى أنها كانت تعمل كمُدرسة لمدة 15 عامًا في الإمارات العربية المتحدة، وعادت إلى سوريا بعد وفاة زوجها هناك، وبعد أن فقدت كل ما تملك في سوريا، حاولت الرجوع إلى الإمارات إلا إنها لم تنجح، وبالتالي، اضطرت إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية لمصر. حين تم القبض عليها برفقة آخرين من قبل القوات البحرية، وتم ترحيلهم إلى القسم،وتم احتجاز النساء لمدة طويلة داخل عربة "البوكس"، وهو نهج معروف وممارسة اعتيادية للشرطة عند القبض على أي شخص. ونظرً االى الحالة النفسية المزرية للكثير منهن،هددت بعض السوريات المحتجزات بالانتحار وقتل أولادهن قائلات: "إحنا رميناهم في البحر هربانين من النار في سوريا، هيبقى سهل علينا نموتهم ونموت نفسنا".

قامت صفحة شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" بعنوان:

دعم السوريين والفلسطينيين المحتجزين في كرموز الإسكندرية[20] برصد حالة احتجاز السوريات والفلسطينيات بقسم كرموز، من خلال الصور المدرجة أدناه:

كما تفيد ن.،[21]ناشطة سورية، تنسق بين العديد من الجهات التي تساعد السوريين في الإسكندرية ودمياط، فيما يخص قيام السوريات بما يعرف "بجهاد النكاح" بأنه غير صحيح على الإطلاق. أكدت ن. أيضًا على معاملة الشرطة للسوريين بشكل سيء للغاية، حيث يقومون بتمزيق الكارت الأصفر الخاص بهن، ويتم التحرش لفظيًّا بالنساء السوريات، وذكرت واقعة قيام ضابط بالتحرش بإحداهن لفظيًّا حينما ذهبت للتبليغ عن سرقة حقيبتها. تقول ن. أنه تعرضت الكثيرات للتحرش الجنسي لأنهن سوريات، ون. من ضمن من تعرضن لتلك الجريمة حينما قام أحد الشباب باستهدافها وهي عائدة إلى المنزل من عملها وقال لصديقه: "إلحق يا واد دي سورية نجيبها"، وتتبعها إلى باب

[20] https://www.facebook.com/karmoos.detainees

[21] تم حجب اسمها واستخدام أول حرف فقط بناء على رغبتها.

العمارة التي تقطن بها وأمسك بيدها لولا تدخل أهلها والجيران. كما تعرضت صديقة لها لقيام أحد الرجال بجذبها من يدها وهي تسير على الكورنيش صباحًا لولا تدخل المارة.

كما تعاني الفتيات في المجتمع السوري في مصر من واقع أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين تعاملهن كبالغات، وتصرف غذاء وملابس فقط لهن دون راتب، ما يضطرهن إلى العمل في الكثير من منشآت القطاع الخاص كمتاجر الملابس حيث تواجهن الاعتداء الجنسي من أصحاب المحلات والعاملين بها.

ثانيًا: الخطاب الإعلامي

يهدف هذا القسم من التقرير إلى تحليل الخطابات المختلفة للأطراف المتنازعة، وكيف أسهمت هذه الخطابات في تعزيز أنماط معينة من الانتهاكات ضد النساء، ومن تعميق استهداف النساء على أساس هويتهن. في هذا الجزء نتناول بالتحليل البرامج التلفزيونية للقنوات المحسوبة على التيار الإسلامي وتلك المؤيدة للحكومة الحالية المدعومة من الجيش، كما نتناول بيانات أجهزة، شبه حكومية كالمجلس القومي للمرأة، ونتتبع من خلالها بنية الخطابات المختلفة التي تغذي روح التعصب والنزاعات المبنية على الهوية،وكيف ينعكس ذلك على النساء والانتهاكات التي تقع بحقهن وكيف يؤثر ذلك على أمنهن وسلامتهن في المجال العام.

إن أشكال الاعتداءات الوارد ذكرها في الفصل السابق من هذا التقرير، والتي استهدفت النساء بالضرب أو بالتحرشات الجنسية أو بسرقة الممتلكات أو تدميرها لم تكن لتحدث بشكل تلقائي نتيجة للأزمة السياسية الراهنة، فقد لعبت وسائل الإعلام السابق ذكرها دورًا أساسيًّا في تحريض المواطنين على مواجهة بعضهم بعضًا وكذلك تحريضهم ضد غير المصريين، وهذا التحريض لم يخلُ بالقطع من بعد نوعي. تعكس المادة المصورة والمقروءة استهدافًا نوعيًا للنساء سواء كن سوريات، مسيحيات أو غير محجبات، منقبات أو ثبت عليهن الانتماء إلى التيار الإسلامي. يمكن رصد نمطين رئيسيين اتسمت بهما الخطابات المختلفة فيما يخص استهداف النساء، الأول هو الخطاب التمييزي، والثاني هو خطاب الترهيب الجنسي.

الخطاب التمييزي

ينطلق هذا الخطاب من فرضية مفادها أنه يجب معاقبة هذه الطائفة إجمالًا، بنسائها ورجالها لأنهم كانوا مسئولين عما آلت إليه الأمور. فعلى سبيل المثال،روجت الكثير من القنوات الإسلامية ورموز التيار الإسلامي[22] إلى مسئولية الأقباط عن التظاهرات المناهضة للرئيس السابق الدكتور محمد مرسي، حتى في وقت سابق على يوم 30 يونيو،حيث وصل

[22] عن تواضرس والبابا شنودة: http://youtu.be/aq_eJDTULso – البلتاجي: الاتحادية والأقباط: http://youtu.be/nNtxL2IAN2k – قناة مصر 25: حرق المقرات والمسيحيين: http://youtu.be/dEXdA3msXAc

الأمر بعاصم عبد الماجد المتحدث الرسمي باسم الجماعة الإسلامية إلى وصف تظاهرات 30 يونيو "بالحرب الصليبية" التي يقودها "متطرفو الأقباط".[23]

تلا هذا الخطاب التمييزي اعتداءات واسعة كما هو معلوم على عدد كبير من دور العبادة المسيحية وممتلكات لمواطنين أقباط.[24]لسنا هنا في مقام تحديد مسئولية هذا الخطاب لمباشرة تلك الاعتداءات، إلا أن المؤكد أن هذا الخطاب قد ساهم في رسم صورة ذهنية نمطية عن هذه الجماعات والطوائف ألهمت هؤلاء المعتدين.في هذا السياق، نال النساء القبطيات نصيب كبير من هذه الاعتداءات، وعديدات منهن كن عائلات لأسرهن، ومع فقدان ممتلكاتهن، فقدت أسرهن مورد الرزق الوحيد.كما أن تحولًا جوهريًّا رافق الاعتداءات على هؤلاء المواطنين، هو استباحة الهجوم الجسدي والاعتداء بالضرب على السيدات. هذا التحول بالطبع وثيق الصلة بالخطاب التمييزي من جهة، وكذلك عقاب النساء على اختراق المجال العام من جهة أخرى، فجاء ادعاء أن من تظاهرن في الثلاثين من يونيو هن أقباط وملحدات، كذريعة استخدمت للتعدي بالضرب والاعتداء البدني على المسيحيات وغير المحجبات. فلسفة العقاب هنا تفترض أن التظاهر والتجمهر من حقوق الرجال في الأساس،أما إذا تجرأت النساء ومارسن هذا الحق، فيجب أن يتحملن عواقب ذلك لأن حرمة أجساد النساء مرتبطة بتواجدهن في المنزل.

على الجانب الآخر، نجد خطابًا مماثلًا تشكَّل ضد اللاجئين السوريين إجمالًا،يحملهم مسئولية تواجدهم كجالية سورية داخل اعتصام رابعة العدوية لمساندة الرئيس المعزول مرسي، فانطلقت وسائل الإعلام الخاصة المؤيدة للجيش تندد بتصرفات السوريين، وتلومهم على "نكران الجميل لمصر التي فتحت أبوابها لهم وآوتهم بعد احتدام الأزمة في سوريا"، وتطور الأمر أن وجه أحد المذيعين سبابًا صريحًا للاجئين السوريين بأنهم ليسوا رجالًا لأنهم هربوا من وطنهم وأتوا للاحتماء بمصر لعدم قدرتهم على مواجهة الحرب هناك.[25]

في هذا السياق، قامت أجهزة الدولة الأمنية بحملة لإلقاء القبض على عدد من السوريين وترحيل الكثيرين منهم، ومن بينهم نساء،ما أعطى شرعية للخطاب الكاره للسوريين والمحرض ضدهم. أما على المستوى الجماهيري، فيمكننا القول أن هذا الخطاب أيضًا،وثيق الصلة بالاعتداءات التي تعرض لها عدد من النساء السوريات –نظرًا لأن السوريات يمكن تمييزهن من شكل حجابهن أو طريقة ملبسهن وكذلك من خلال اللهجة–كالطرد من وسائل المواصلات العامة أو الخاصة،وكذلك محاولة سرقة أغراضهن الشخصية أثناء التنقل في الشارع.

---

[23] عاصم عبد الماجد، ما يحدث في مصر حرب صليبية يقودها متطرفو الأقباط
http://www.youtube.com/watch?v=QnUPgtkK5QI

[24] بيان المبادرة المصرية: اتساع غير مسبوق في نطاق العنف الطائفي وأعمال الانتقام ضد الأقباط
http://www.eipr.org/pressrelease/2013/08/20/1784

[25] يوسف الحسيني: السوريين هنلبسكم طرح http://www.youtube.com/watch?v=1twdC1DxbO4

التمييز امتد أيضًا إلى المنقبات أو من يحسب عليهن انتماؤهن إلى التيار الإسلامي سواء أبدين ذلك علانية،أو لمجرد ارتدائهن زيًّا معينًا يحسب على هذا الفصيل السياسي. وبالطبع ساهم الخطاب الإعلامي الذي ادعى أنه يحارب الإرهاب،في رسم صورة نمطية عامة عن النساء المنتميات إلى هذا المشروع السياسي، وساوى بين جميع المنتمين إلى هذه الجماعات والمتعاطفين معهم، بل وشجع تنحية القانون وعقاب الأهالي بعضهم بعضًا.وأضف إلى ذلك اتخاذ المجلس القومي للمرأة موقفًا واضحًا من الأحداث عن طريق الشكر المتكرر، الذي قدمته رئيسة المجلس لوزارة لداخلية،أو حتى من خلال مؤتمر نساء مصر ضد الإرهاب،حدث هذا في الوقت الذي كان من المفترض من "آلية وطنية" أن يهتم بأحوال النساء، دون النظر إلى انتماءاتهن السياسية، وهذا الموقف هو امتداد لذات خطاب المجلس، الذي نزعت إحدى عضواته عن المشاركات في اعتصام العباسية ٢٠١٢ صفة أنهن مصريات، وقالت:إن القانون يسري عليهن والمجلس لن يتدخل للدفاع عنهن.[26]

الترهيب الجنسي

أما بالنسبة إلى الترهيب الجنسي، فلقد استُخدم أيضًا لتأجيج الخطاب ضد النساء، من كلا المعسكرين. فمن ناحية مع استمرار الاعتداءات الجنسية ضد المتظاهرات في التحرير– خلال فترة المظاهرات ضد الرئيس المعزول محمد مرسي بداية من يناير 2013 حتى يونيو 2013– قامت الرئاسة في أواخر يونيو باستغلال البيانات والإحصاءات التي تصدرها المجموعات التي تعمل ضد التحرش والاعتداءات الجنسية الجماعية،[27] حيث قامت بنشرها كدليل على سوء سمعة وخلق المتظاهرات، كما قام مجلس الشورى ذو الأغلبية الإسلامية بتحميل المتظاهرات مسئولية الاعتداءات الجنسية عليهن.[28]

هذا الخطاب ليس وليد هذه اللحظة، وهو يؤكد أحد أهم المبررات المجتمعية لقضية التحرش والعنف الجنسي، وهو لوم الناجية وادعاء أن ملابسها أو مظهرها هو ما استفز المتحرش أو القائم بالاعتداء الجنسي. ولهذا الخطاب قبول واسع داخل الأوساط الإسلامية المتشددة، فالشيخ أحمد عبد الله،الشهير بأبو إسلام، يلقي باللوم على المسيحيات، ويتهمهن بأنهن السبب وراء انتشار ظاهرة التحرش في مصر، إلا أن خطورة خطاب لوم الضحية، تختلف وفقًا لموقع المسئولين

---

[26] عزة هيكل معتصمات العباسية: http://gate.ahram.org.eg/News/204388.aspx – نساء مصر ضد الإرهاب: http://www.elwatannews.com/news/details/271388 – ميرفت التلاوي:http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1271362 – &http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1233420.

[27] مجموعة حقوقية تدين تعرض ناشطات لاعتداء جنسي بالتحرير في ذكرى الثورة http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=927317#.UoM07vkwpaM

بيانات مجموعات ضد التحرش: اعتداءات جنسية وحشية في نطاق التحرير وانحطاط غير مسبوق في رد فعل السلطات المصرية... ارتفاع حصيلة الاعتداءات الجنسية إلي 101حالة في أحداث 30 يونيو : http://nazra.org/node/243

[28] الشورى والتحرش: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=370866

عنه من ميزان القوى، فعندما يكون لوم الناجية هو نتيجة استطلاع رأي، لجمهور أغلبه من الرجال فقد تكون النتيجة منطقية،أما أن تكون هذه التصريحات صادرة من الرئاسة ومن جهات مسئولة عن إصدار القوانين، فحينها نعلم أنها وسيلة لمعاقبة النساء على المشاركة في الاحتجاجات.[29]

أما فيما يخص السوريات،فنجد أن قنوات التلفزيون لم تكتفِ بما سبق الإشارة إليه من شيطنة اللاجئين السوريين، بل خصت النساء السوريات بمزيد من الإهانات والاتهامات، وكان لأحد البرامج ما يكفي من الجرأة ليذهب إلى حد اتهام السوريات بالمشاركة في اعتصام رابعة العدوية من خلال ما يسمى بجهاد النكاح، وادعى أن السوريات يذهبن إلى هناك لعرض أنفسهن على الرجال مقابل خمسين جنيهًا. كان لهذا التسجيل بالطبع أثر فادح على حياة السوريات اليومية،فزادت عروض زواج المتعة والتحرش الجنسي، كما أنهن غير قادرات على التبليغ أو اللجوء إلى الشرطة، التي تعاملهن بتمييز بغض النظر عن مدى صلاحية أوراق إقامتهن، بل قد يتعرضن هناك لمزيد من العنف أو حتى الترحيل.[30]

أما عن العنف الجنسي الذي واجه النساء داخل اعتصام رابعة، فبالرغم من تواتر أنباء عن وقوع حالات عنف جنسي، داخل اعتصامي رابعة العدوية والنهضة إلى بعض المنظمات المحلية وكذلك الدولية،[31]إلا إن هذه الأنباء لم يعلن عنها قط من قبل منظمي الاعتصام وذلك في سبيل تأكيد أن المعتصمات المنتميات إلى التيار الإسلامي لا يتعرضن إلى حوادث عنف جنسي، كمثيلاتهن من المشاركات في الاعتصامات والتظاهرات المناهضة للرئيس السابق محمد مرسي.

الخلاصة: تصاعد العنف المجتمعي يتسبب في غلق المجال العام على النساء

ساهمت الخطابات الرسمية وخطابات الإعلام المختلفة في إنتاج خطاب تمييزي أدى إلى رسم صورة ذهنية نمطية تسهّل استهداف النساء على أساس هويتهن التي يعبر عنها مظهرهن الخارجي، بما يجعل أي امرأة عُرضة للتصنيف الفوري، ومن ثم للعقاب بناءً على انتمائها إلى أحد الأطراف المتصارعة دون الآخر. فأصبح عدم ارتداء الحجاب أو وجود صليب على اليد، أو ارتداء الحجاب بشكل معين، أو النقاب علامات كافية لإنزال العقاب بالنساء بسبب انتمائهن الديني أو السياسي أو حتى جنسياتهن.أما التحرش والعنف الجنسي أو التهديد به أو حتى تجاهل المسئولية عنه فلا يزال شائعًا ضد النساء في المجال العام.

---

[29] أبو إسلام: تحرش:
http://www.youtube.com/watch?v=IVIIAcDWnzQ
http://www.youtube.com/watch?v=KeqBhlBi0IU
http://www.youtube.com/watch?v=2zX5h883CZw
http://www.youtube.com/watch?v=hNnJ0k3FFj8

[30] الغيطي: السوريات: http://www.youtube.com/watch?v=dFD8D6UZkFg

[31] تقرير منظمة العفو الدولية عن وقوع حالات تعذيب بواسطة مؤيدي الدكتور مرسي https://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/egypt-evidence-points-torture-carried-out-morsi-supporters-2013-08-02

بالطبع هذه الهجمة على أساس الهوية، وإن كانت تطال الرجال أيضًا بسبب لحاهم أو لباسهم أو الصليب الموشوم على أيديهم أو لهجتهم، إلا إن أثرها على السيدات بالغ الأثر، إذ يحد بشكل مباشر من تواجدهن في المجال العام بحرية وأمان،وبخاصة في ظروف حظر التجوال الذي تم فرضه خلال الأشهر الثلاثة التالية لفض اعتصام رابعة العدوية.

يتضح جليًا من الشهادات التي أوردناها أن الأسباب وراء استهداف النساء يتنوع بتنوع هوياتهن وأن تأثير ذلك يتباين من هوية إلى أخرى. فبالنسبة إلى المسيحيات، هناك اتجاه واضح للانتقام منهن ومعاقبتهن على عزل الرئيس السابق محمد مرسي، في حين أن أعدادًا غفيرة من الشعب المصري شاركت في تظاهرات 30 يونيو 2013من فئات اجتماعية وطوائف دينية مختلفة ولم تتعرض لمثل هذه الحملة. لقد فاقم من وقع هذه الانتهاكات شيوع اتهامٍ بين أنصار الرئيس المعزول مرسي، بأن أغلب المسيحيين يميلون إلى تأييد النظام البائد، وهو الاتهام الذي تم تعزيزه من قبل القنوات الدينية المختلفة مثل قناتي الناس والحافظ. تتحمل النساء المسيحيات العبء الأكبر للانتهاكات التي تعرض لها المواطنون الأقباط في الأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظات عديدة، مثل الفيوم وبني سويف والمنيا، حيث لا يتم إدماجهن في جلسات الصلح العرفية، فتضطر تلك النساء إلى التحمل لأنهن معيلات بالإضافة إلى هويتهن الدينية المنبوذة من قِبل قدر كبير ممَن يُعرّفون أنفسهم بالإسلاميين.

أما بالنسبة إلى السوريات والفلسطينيات، فقد فرض دمجهن في معسكر واحد مع مؤيدي التيار الإسلامي وأنصار محمد مرسي عبئًا مضاعفًا عليهن، حيث يضطررن لتحمل أهوال القتال المستمر في بلادهن التي تركوها بحثًا عن حياة أخرى بمصر أو أي بلد آخر، والكثير منهن يتحملن مسئولية أطفالهن بمفردهن. كذلك سهّل التحريض الإعلامي ضدهن بمشاركتهن فيما يسمى بجهاد النكاح، وعروض تزويجهن بمبالغ زهيدة،سهّل من استباحتهن، بالإضافة إلى اعتبارهن خطرًا على الأمن العام والذي يتم تعزيزه من خلال تداول ونشر أخبار اعتقالهن وترحيلهن المستمر على القنوات الإعلامية المختلفة. والجدير بالذكر أن هذا الأمر يصعّب من اللجوء إلى الشرطة في حالة الاعتداء عليهن، حيث يتم كما سلف ذكره، اعتقالهن وترحيلهن.

وأخيرًا، بالنسبة إلى النساء الإسلاميات، فقد أدى تصوير بعض وسائل الإعلام لهن على أنه يتم استخدامهن كدروع بشرية، في اعتصام رابعة العدوية والتي كررتها تصريحات عدد من المنظمات الحقوقية،وكذلك المجلس القومي للمرأة نفسه، كل هذا أدى إلى رسم صورة ذهنية لهؤلاء النساء تجعلهن أقرب إلى مسلوبي الأهلية اللائي يتم استخدامهن كأدوات لصالح فصيل معين.

لوحظ أيضًا من خلال الشهادات التي تم جمعها، أن حالة الاستقطاب السياسي والعنف الناتج عنها، أدخلت النساء أنفسهن في ذات الدائرة المفرغة من استمرار الصراع الهُوياتِيِّ، وشيطنة الآخر فنجد أن بعض نساء الإخوان المسلمين في شهاداتهن، يتهمن المسيحيين بأنهم من قاموا بالإبلاغ عنهم في المعارك التي دارت في بعض الأحياء،على هامش

فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، في حين أن النساء اللاتي هوجمن من قبل جماعات الإخوان يتهمن نساء الإخوان بأنهن "في حاجة إلى علاج نفسي" على سبيل المثال.

تشير نتائج التقرير أيضًا إلى أن النساء لا يملن إلى سرد الاعتداءات التي وقعت عليهن ويكون سبب ذلك في كثير من الأحيان إحساسهن بإمكانية التغاضي عن هذه الاعتداءات، إذا كان ذلك سيصب في مصلحة المجموعات التي ينتمين إليها، كمثال على ذلك إحجام بعض المسيحيات عن الإدلاء بشهاداتهن عن الاعتداءات الواقعة عليهن سعيًا منهن لتغليب المصلحة السياسية على مصالحهن الفردية والمجتمعية. يذكرنا هذا الإحجام برد فعل الأحزاب والمجموعات السياسية المختلفة الذي مال إلى عدم الإفصاح عن الاعتداءات الجنسية الجماعية، والاغتصابات التي كانت تحدث بميدان التحرير والمناطق المحيطة به منذ نوفمبر 2012، بدعوى أنه لا يجوز تشويه الميدان من أجل إعلاء مصلحة الثورة، ما فتح المجال لازدياد حالة الإنكار المجتمعية تجاه تلك الاعتداءات، وتملص الدولة منها واستمرار حالة الإفلات من العقاب.

الخلاصة أن سياق العنف المجتمعي الراهن بما يتسم به من غياب للطبيعة الممنهجة التي عادةً ما تسم عنف الدولة،يشكل خطورة على الحريات الأساسية لأفراد المجتمع المصري بشكل عام، وعلى النساء بشكل خاص، حيث تتم ممارسة العنف في هذه الحالة بشكل عشوائي، لا يمكن توقع نتائجه أو الحد منه، وبخاصة في ظل غياب أي آليات للمحاسبة أو العدالة الانتقالية. لا شك أنه لا مساومة على رفض أي ممارسات عنيفة ضد الرجال والنساء على حد سواء،من قبل الدولة أو أي فاعلين غير رسميين، إلا أن النساء في هذا السياق عادةً –كما حاول هذا التقرير المختصر أن يوضح– يتحملن أعباء إضافية ويتعرضن لانتهاكات ذات بعد نوعي مختلف. ويعزز من ذلك الطبيعة الأبوية للثقافة السائدة التي تزعم أن قضايا النساء ذات طابع "فئوي" وغير محورية لتحقيق عدالة حقيقية.استباحة أجساد وممتلكات النساء وتهميش قضاياهن، لا يهدد فقط تواجد النساء في المجال العام، بل يلوح أيضًا بنتائج سلبية على حالة الانفتاح الهشة في المجال العام التي أعقبت الثورة والتي تمتع بثمارها جميع المصريين رجالًا ونساءً.

التوصيات

- على الآلية الوطنية الخاصة بالنساء محاولة الالتزام بالمهنية والموضوعية، في معالجة قضايا النساء. هذه المؤسسة غير منوط بها اتخاذ مواقف مؤيدة أو معارضة لخطوات سياسية معينة -إلا ما يتصل منها بتعظيم ضمانات ممارسة الحريات أو الانتقاص منها بالطبع- وإنما دورها الأكبر هو محاولة تقديم سياسات تُحسِّن من وضع الحقوق والحريات العامة والخاصة لعموم النساء في مصر.
- يجدر بمنظمات المجتمع المدني وبخاصة الحقوقية والنسوية، عدم التغاضي عن الانتهاكات بحق نساء بعينهن نتيجة لانتماءاتهن السياسية أو الدينية، وعلى العاملين بمجال حقوق الإنسان احترام مبادئ المساواة وعدم التمييز في ممارسة عملهم.
- على جهات الإعلام احترام آداب المهنة والكف عن ترويج أخبار كاذبة بشأن النساء في مصر وبخاصة سلوكهن الجنسي، كما يجب الكف عن تناول حوادث الاعتداء الجنسي كموضوعات للإثارة، وبدلًا من ذلك فحري بوسائل الإعلام، فتح نقاشات جادة وموضوعية حول قضايا حقوق النساء، الإنجابية والجنسية، كما ينبغي على أجهزة الإعلام – سواء الخاصة أو تلك المملوكة للدولة- الكف عن الخطاب التحريضي الذي يدعو المواطنين للاعتداء على أنصار طائفة أو فصيل سياسي بعينه، أو يقدم الدعم الإعلامي لهذه الاعتداءات بعد حدوثها.
- على الدولة – وبخاصة أجهزتها الأمنية- الامتناع عن ممارسة العنف الجسدي والجنسي ضد النساء أثناء محاولات القبض عليهن، أو داخل مقار الاحتجاز. القبض على أي متهم أو متهمة أو مشتبه به، يجب أن يتم وفق القواعد القانونية دون انتهاك لحق المقبوض عليهن في السلامة الجسدية. كما نؤكد على ضرورة فتح تحقيقات نزيهة، في الانتهاكات التي قام بها رجال الأمن، في حق المتظاهرات أو النساء المحتجزات وضمان محاسبة المتورطين وذلك ضمن الإطار الأوسع لإعادة هيكلة وزارة الداخلية والحرص على تضمين منظور النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح تلك.

ملحق رقم 1: كشف بأسماء السوريين والفلسطينيين المحتجزين بالدخيلة والجمرك

كشف بأسماء السوريين والفلسطينيين المحتجزين بالدخيلة والجمرك				
#	الاسم	الجنسية	الجهة	ملاحظات
1	جهاد محمد سخنيني	فلسطيني	الأردن	لديه إقامة بالأردن
2	ناصر محمد أبو قاسم الصفوري	فلسطيني	سوريا	لديه تذكرة سفر
3	منى يحيى طالوزي	فلسطينية	سوريا	
4	عبد الكريم خالد خليلي	فلسطيني	سوريا	
5	فادية حكمت الدقة	فلسطينية	سوريا	
6	ياسين عبد الكريم خليلي	فلسطيني	سوريا	طفل
7	محمد عبد الكريم خليلي	فلسطيني	سوريا	طفل
8	يوسف غازي الأبطح	فلسطيني	سوريا	
9	نداء ماجد عطا الله	فلسطينية	سوريا	
10	سلهم يوسف الأبطح	فلسطيني	سوريا	طفل
11	سامي اياد شحادة	فلسطيني	سوريا	
12	رشا مروان شتيوي	سورية	سوريا	
13	سيلين سلمى شحادة	فلسطينية	سوريا	طفل
14	ماجد عبد الحميد عطا الله	فلسطيني	سوريا	
15	هيام زكي الشيخ هود	فلسطينية	سوريا	
16	عبد الله ماجد عطا الله	فلسطيني	سوريا	
17	دعاء ماجد عطا الله	فلسطينية	سوريا	
18	مجد ماجد عطا الله	فلسطيني	سوريا	
19	محمد هاني إسماعيل	فلسطيني	سوريا	
20	رتيبة إبراهيم الشعبي	فلسطينية	سوريا	
21	أسيل قصي السعدي	فلسطينية	سوريا	
22	لونا قصي السعدي	فلسطينية	سوريا	
23	نور الدين محمد سختيتي	فلسطيني	تركيا	يحمل تأشيرة – تركيا
24	لقمان يوسف	سوري	تركيا	بدون جواز سفر
25	هديل شعبان كمال الدين	سورية	تركيا	
26	لارا لقمان يوسف	سورية	تركيا	طفلة
27	يزن لقمان يوسف	سوري	تركيا	طفل

28	ليان لقمان يوسف	سورية	تركيا	طفلة
29	محمد فرحان الكراد	سوري	تركيا	
30	إبراهيم محمد الأورظي	سوري	تركيا	
31	سلام عرفان العلواني	سورية	تركيا	
32	عبد الرحمن محمد فارس الخوجة	سوري	تركيا	
33	أمل عبد الرحمن الخوجة	سورية	تركيا	طفلة
34	المعتز بالله عبد الرحمن الخوجة	سوري	تركيا	طفل
35	أسامة عبد الرحمن الخوجة	سوري	تركيا	طفل
36	أسامة حسن خريبة	سوري	تركيا	
37	مروان محمد الأورقلي	سوري	تركيا	
38	وسام بشير سوسق	سوري	تركيا	
39	رنا يوسف أبو خروب	سورية	تركيا	
40	محمد موفق الشيخ صالح	سوري	تركيا	
41	وسام مصطفى شرتوح	سوري	ماليزيا	
42	هدى محمد راضي	فلسطينية	ماليزيا	
43	محمد وسيم محمد درويش صنجي	فلسطيني	ماليزيا	
44	مريم محمد وفيق الفواخيري	سورية	ماليزيا	
45	محمد عمر محمد وسيم صنجي	فلسطيني	ماليزيا	طفل
46	لين محمد وسيم صنجي	فلسطينية	ماليزيا	طفلة
47	رغد محمد وسيم صنجي	فلسطينية	ماليزيا	طفلة
48	هبة الله محمد وسيم صنجي	فلسطينية	ماليزيا	طفلة
49	مصطفى بدري أبو الهيجاء	فلسطيني	ماليزيا	
50	مي سمير سعيد العثمان	أردني	ماليزيا	
51	سمير مصطفى أبو الهيجاء	فلسطيني	ماليزيا	طفل
52	آدم مصطفى أبو الهيجاء	فلسطيني	ماليزيا	طفل
53	بدر مصطفى أبو الهيجاء	فلسطيني	ماليزيا	طفل
54	مي موسى الصباغ	فلسطينية	ماليزيا	
55	أميمة حسام الدين عبيد	فلسطينية	ماليزيا	طفلة
56	بيسان حسام الدين عبيد	فلسطينية	ماليزيا	طفلة
57	مازن موسى الصباغ	فلسطيني	ماليزيا	
58	فاطمة عدنان عبد القادر	فلسطينية	ماليزيا	

59	سارونا مازن الصباغ	فلسطينية	ماليزيا	طفلة
60	حمزة مازن الصباغ	فلسطيني	ماليزيا	طفل
61	فايز إبراهيم الآية	فلسطيني	ماليزيا	
62	وفاء رياض دسوقي	فلسطينية	ماليزيا	
63	جود فايز الآية	فلسطينية	ماليزيا	طفلة
64	إبراهيم محمد وفيق الفواخيري	سوري		
65	وائل أمين أبو قاسم	فلسطيني		
66	كيندا عبد الناصر الريان	فلسطينية		
67	يمان وائل أبو قاسم	فلسطيني		طفل
68	همام وائل أبو قاسم	فلسطيني		طفل
69	آية وائل أبو قاسم	فلسطينية		طفل
70	محمود حسين منصور	فلسطيني		
71	محمد عبد الرحمن أبو قاسم	فلسطيني		
72	محمد عزات عساف	سوري		